

المبحث الثالث

لمصلحة من ؟

أموال المسلمين تستثمر في الخارج

تؤكد المصادر الإحصائية والمصرفية أن الدول المنتجة للبتروöl قد كسبت فيما بعد حرب العاشر من رمضان عام ١٣٩٧ هـ بين مصر وإسرائيل - كثيراً من الملايين . إذ يبلغ إنتاج الأقطار العربية وحدها من النفط زهاء ١٩ مليون طن سنوياً تزيد قيمتها على ٧٥ ألف مليون دولار كل عام ، وينتظر أن تزداد القيمة الرقمية لحصيلة عائدات أقطار النفط العربية ، وإن كان التضخم العالمي سوف يؤثر بالنقص في القيمة الحقيقية لهذه العائدات العربية بمرور السنين . وجدير بالذكر أن التضخم المالي قد وصل في الأقطار الصناعية إلى نسبة ٢٥٪ سنوياً تقريباً مما ترتب عليه انخفاض قيمة العملات الدولية الرئيسية كالـدولار والإسترليني والفرنك الفرنسي . . وقد أثر هذا الانخفاض بالتالى على الزيادة الحقيقية في أسعار النفط .

وتحاول الدول المستهلكة دائماً أن تروج القول بأن ارتفاع أسعار النفط هو السبب الحقيقي وراء التضخم العالمي السائد على حين أن نسبة الزيادة في أسعار المنتجات التي يصدرونها تزيد بكثير على نسبة الارتفاع في أسعار النفط في النهاية . ولكنهم يستكثرون أن يكون دخل دول النفط العربية خمسة وسبعين ألف مليون دولار برغم أن تعداد هذه الشعوب يصل إلى قرابة مائة وخمسين مليوناً وأن انخفاض قيمة العملات يؤثر بشكل كبير في نقص هذا الدخل .

على حين نرى أن ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تزيد على أربعمائة ألف مليون من الدولارات في السنة^(١)

(١) راجع (الاقتصاد العربي) مجلة . العدد العاشر أبريل ١٩٧٧ . مقال بقلم الأستاذ سمير عاوري .

ومع ذلك يصر المدافعون عن مبدأ استثمار الأموال العربية في الخارج على الحديث عما يسمونه فوائض ضخمة من أموال النفط العربية ، ولا ندرى كيف يسمح هؤلاء لأنفسهم بهذا الضجيج حول ما يسمى بفوائض أموال النفط العربية في وقت مازال يتفشى فيه الفقر والجهل والمرض في قطاعات واسعة من البلاد العربية ومن بينها بعض دول النفط ، وفي وقت تفتقر فيه الأقطار العربية إلى الخدمات الصحية الجيدة وإلى وسائل المواصلات بمستوى مرض وإن لم يكن جيداً وفعالاً ، وإلى الكوادر الفنية المدربة في شتى ضروب العلوم والتكنولوجيا ناهيك عن وسائل الزراعة الحديثة والصناعة المتطورة . . إلخ .

كما تفتقر إلى مصانع أسلحة حديثة تغنيها عن الاعتماد على الأسلحة المستوردة وإلى جيوش قوية تحرر أراضيها المحتلة والمغتصبة وتحميها من الطامعين .

وبرغم هذا كله يصر هؤلاء على الحديث عن فوائض هائلة من أموال النفط العربية ويحرقون فوسفور أدمغتهم وهم يفكرون في كيفية تصريف هذه الأموال في قنوات السوق المالية العالمية ويعتصرون قرائنهم في أبحاث ودراسات محورها : أيها أجدى وأنفع . . الاستثمار في العقارات في بريطانيا أو الاستثمار في العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية ؟ أو المضاربة في سوق الذهب في زيورخ ؟ أم تملك الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة هنا وهناك ؟ أما الحجج التي يطرحها هؤلاء تبريراً لتوجههم نحو تهجير أموال النفط العربية وتصنيعها في متاحف السوق العالمية فهي حجتان رئيسيتان :

أولاهما : أن الاستثمارات المالية العربية في الأقطار الغربية ستؤمن لأقطار النفط العربية مصادر دخل بديلة للنفط القصير العمر عندما ينضب معينه في هذه الأقطار .

ثانيتهما : أن الأقطار العربية باقتصادها المتخلف والصغير الحجم غير قادرة على استيعاب هذه الكميات الكبيرة من رؤوس الأموال التي تجمعت لدى بعض أقطار النفط العربية . لكن هاتين الحججتين واهيتان ولا تقفان عند أول محاولة لنقدهما وفيما يلي نشرح ذلك :

الرد على الحجة الأولى :

إن تجربة السنوات الأخيرة قد دلت بصورة قاطعة على أن ما يمكن أن تجنيه مثل هذه الاستثمارات من أرباح تتلاشى وتزول بازدياد التضخم الاقتصادي في الأقطار الغربية إذ يعمل مثل

هذا التضخم على إنقاص القيمة الحقيقية للأصول المالية ذاتها ، على اعتبار أن هيكल أسعار الفائدة يعجز عن تغطية المعدلات التضخمية ، ومن جهة أخرى فإن تقلب أسعار صرف العملات يعرض قيمة الأصول المالية المستثمرة في السوق المالية العالمية لتهديد مستمر يمكن أن يعصف أحياناً بأية عوائد تحققها هذه الاستثمارات ، فنقل هذه الاستثمارات المالية العربية من عملة إلى أخرى ، وإن يكن يقصد به تجنب مثل هذه المخاطر في بعض الأحيان ، قد يكون في ذاته مصدراً لهذه المخاطر ، إذ تدل بعض التقارير أن هذه الأقطار المصدرة للبترول قد خسرت عام ١٩٧٥ نحو ٤٧٠ مليون دولار نتيجة الارتفاع المفاجئ في قيمة الدولار إزاء الجنيه الإسترليني إذ كانت نحو ٦٥ بلايين من الأرصدة النفطية العربية مودعة في لندن بالجنيهات الإسترلينية وكذلك يقدر أن هذه الأقطار ذاتها قد خسرت أيضاً حوالى ٥٩١ مليون دولار من قيمة العملات الأخرى غير الدولار وغير الإسترليني التي جرى تحويل جانب من الأرصدة النفطية إليها والتي تبلغ قيمتها حوالى ١٢ بليون دولار . . أضف إلى ذلك أن اعتماد حقوق السحب الخاصة بدلا من الدولار الأمريكى قد حمل الأقطار المذكورة خلال الربع الثانى من هذا العام خسائر بلغت حوالى ٨٦٠ مليون دولار نتيجة الارتفاع المفاجئ في قيمة الدولار مقابل هذه الحقوق ، وبذلك تكون الأقطار المصدرة للنفط ، ومعظمها أقطار عربية ، قد خسرت نتيجة لتقلب أسعار صرف العملات خلال حوالى ٨ أشهر حوالى ٢٠٠٠ مليون دولار وهى خسارة تفوق أية أرباح أو فوائد حققتها هذه الاستثمارات المالية في السوق المالية العالمية .

أما بالنسبة للاستثمارات المالية العربية المباشرة في الصناعة والعقارات في الأقطار الغربية فإن المتحمسين لهذا النوع من الاستثمارات يبررون موقفهم بما يلي :

أولاً : أن الاقتصاديات الغربية تتمتع بتكنولوجيا عالية تمكن المستثمرين من الاستفادة الفنية لديها وهو ما تقتقر إليه أقطار النفط العربية ، ولا ندرى حقيقة كيف أن الاستثمار في صناعة السيارات في بريطانيا سيحقق لأقطار النفط العربية كسباً ولو مقدار ذرة من تكنولوجيا صناعة السيارات ، طالما أنه لا يتم تدريب أى مواطن عربى في هذه الصناعة ، فالخبرة التكنولوجية لا يمكن اكتسابها إلا بالتعليم والتدريب ثم تطبيق المعرفة المكتسبة في مصانع تقام على أرض الوطن ، وليس في الخارج ، حيث لا تتاح فرص العمل لتدريب المواطنين العرب .

ثانياً : أن الاستثمارات العربية المباشرة في الصناعة في الأقطار الغربية ، يمكن أن تسهم في

تلبية احتياجات أقطار النفط العربية المتزايدة من السلع الإنتاجية والاستهلاكية اللازمة لبرامج التنمية الواسعة النطاق في هذه الأقطار .

وللهولة الأولى تبدو هذه الحجة مقنعة ومعقولة ، ولكن ما هو الدليل على وجود نقص في المعروض في السوق العالمية من السلع والمعدات الإنتاجية والسلع الاستهلاكية المصنعة ؟ ألا يعلم هؤلاء السادة أن زيادة الإنتاج على الاستهلاك العالمي هو أهم أسباب الركود الاقتصادي الذي تعاني منه اقتصاديات الأقطار الغربية وأنها تسبب لها مشاكل البطالة وغير ذلك من الاضطرابات الاجتماعية .

ثالثاً : إن الاقتصاديات الغربية تشكل بطبيعتها أسواقاً مناسبة لتصريف مختلف المنتجات نظراً لارتفاع حجم الطلب الفعال في تلك الأسواق مقارناً بما هو عليه الحال في الأقطار النامية ، ناهيك أيضاً عما توفره تلك الاقتصاديات من خدمات ذات مستوى رفيع كالنقل والاتصالات وما إلى ذلك .

لكن من قال إن الأزمة في الأقطار العربية هي أزمة أسواق وتصريف السلع ؟ إن من البديهيات المعروفة أن الأقطار العربية (بما فيها أقطار النفط) تستورد كل شيء تقريباً من لقمة الخبز إلى سيارة الكاديلاك . لذا فإن الأزمة التي تعاني منها هذه الأقطار ، هي أزمة قلة وضآلة في الإنتاج ، وليست أزمة أسواق وتصريف . . وعندما تصل الأقطار العربية إلى تحقيق مستوى الاكتفاء الذاتي في الإنتاج في شتى السلع الصناعية والمنتجات الغذائية تكون قد بلغت شوطاً من الرق والتقدم ولا تطمح حالياً لما هو أعلى منه ، كما أنها لن تعاني من أزمة تصريف وأسواق ، لأن النمو الاقتصادي ورفع مستوى معيشة الناس يولد دائماً طلباً متزايداً تكون وتيرة نموه في كثير من الأحيان ، أعلى من وتيرة نمو الإنتاج ذاته .

رابعاً : أن الأسواق المالية الغربية هي الآن على درجة عالية من التنظيم والكفاءة ، وعلى نحو يسمح بالاستفادة القصوى من الوسائل المتاحة لإنجاز العمليات المالية المستمرة التي يتطلبها النشاط الاستثماري المباشر .

إن ردنا على الحجج الثلاث السابقة هو بجد ذاته رد على هذه الحجة ، لأنه ما الفائدة من الدرجة العالية من التنظيم والكفاءة في الأسواق المالية الغربية إذا كان الاستثمار في هذه الأسواق محفوفاً بالمخاطر التضخمية والتقلبات في أسعار صرف العملات ، وبشبكة معقدة من القيود

التشريعية تجعل من الاستثمار في هذه الأسواق خسارة صافية ؟

ولكن ، حتى لو جارينا السادة المدافعين عن مزايا الاستثمارات المالية العربية المباشرة في الصناعة في الأقطار الغربية في رأيهم ، فإن نظرة سريعة إلى جملة القيود التشريعية التي تقيد حرية هذه الاستثمارات بالنسبة لمستقبل الأقطار العربية وخصوصاً الأقطار النفطية التي تجيء منها هذه الاستثمارات .

فالدول الغربية مازال في الواقع ، غير مهياة أو مستعدة من الناحيتين التشريعية والنفسية لاستقبال استثمارات مباشرة في أراضيها وبأحجام كالتى تستطيع ، ويطلب من الأرصداء العربية تعبئتها لهذه الغاية .

وإن نظرة عاجلة لمجموعة العوائق والقيود . التى تحد من إمكانيات تنمية الاستثمارات المالية العربية المباشرة في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى . تبين لنا أن المستثمر العربى يواجه في هذه الدول مجموعة من العوائق والقيود القاسية . التى تحول دون تمكنه من فرض سيطرته على أية شركة تمام السيطرة ، لا عن طريق استملاك أغلبية أسهمها ولا عن طريق تعيين مدراء عرب يرجحون كفته في القرارات التى تتخذ في مجالس الإدارة إلى وجهة تفيد المصالح العربية . ناهيك عما هناك من قيود على استرجاع رؤوس الأموال والفوائد والأرباح إلى الوطن العربى .

فعلل هذه المجموعة الكبيرة من القيود القاسية التى تحد من حرية المستثمر العربى في الأقطار الغربية كافية لصب الماء البارد على حماس المتحمسين للاستثمار المالى العربى في هذه الأقطار . صحيح ، إن حكومات الأقطار الغربية تسعى لاستدراج أقطار النفط العربية ، لإيداع أرصدها المالية الكبيرة في مصارف هذه الأقطار ، لتساعد على حل أزماتها الاقتصادية وسد العجز الكبير في موازينها التجارية ، ولكن بشرط أن يقتصر دور - الاستثمارات المالية العربية على أشكال محددة ، تعينها هذه الدول الغربية في إطار الصيغة التى يدعوها (تدوير عائدات البترول) أى ضمان إعادة حقن عائدات النفط العربية في شرايين السوق المالية للأقطار الغربية وفى مجالات لا تتفق غالباً مع مطامح المستثمرين العرب .

وإن المتتبع لحملات الكراهية في دول الغرب ضد قوة العرب المالية ليقون بأن جملة القيود التى تتعرض لها الأموال العربية المستثمرة في الأقطار الغربية ستزداد شدة وقسوة بحيث يستحيل إعادة استرجاع هذه الأموال العربية إلى الأرض العربية من جهة . وكذلك لتحديد سبل الاستثمار

لها في مجالات فيها كل الفائدة للأقطار الغربية وليس فيها سوى القليل من الفائدة للمستثمرين العرب أنفسهم .

الرد على الحجة الثانية :

إن الحجة الثانية التي يبرر بها دعاة استثمار أموال النفط العربية في الأقطار الغربية موقفهم ، هي ادعاؤهم بأن اقتصاد الأقطار العربية المتخلف والصغير الحجم ، لا تتوفر لديه القدرة والإمكانات لاستيعاب الكميات الكبيرة من (فوائض) رءوس الأموال المتوفرة والتي ستوفر لأقطار النفط العربية . ولابد هنا من وقفة لوضع هذه المسألة في إطارها الصحيح من الناحية المبدئية . .

إن البعض يتحدثون عن أموال النفط العربية ، وكأنها أموال تسبح في الفضاء خارج إطار الزمان والمكان ، فتبدو هذه الأموال من خلال مناقشاتهم وآرائهم ، وكأنها أموال لا وطن لها ولا أرض ولا انتماء ، كما أنها لا هدف لها سوى السعى للتكاثر ولغرض التكاثر فحسب ، هذا مع افتراض أن استثمار هذه الأموال في الأقطار العربية سيؤمن لها التكاثر ، وإن كانت الوقائع المتحققة من خلال الممارسة العملية في السنوات الماضية تدحض هذا الاعتقاد ، وحتى لو حققت الأموال العربية المستثمرة في الغرب تكاثراً من الناحية الرقمية ، فإنها آيلة إلى خسارة في قيمتها الحقيقية بفعل التدهور المستمر في قيمة العملات الغربية ، وتقلبات أسعار صرف العملات ، أضف إلى ذلك أن التشريعات المعقدة التي تقيد حرية الأموال العربية المستثمرة في أقطار الغرب . قد تجعل من المستحيل على العرب أصحاب هذه الأموال استرجاعها وإعادة إخراجها من هذه الأقطار . كذلك فإن قوانين الإرث السائدة في هذه البلاد كبريطانيا مثلاً ، تنص على استقطاع نسب قد تصل إلى ٩٩٪ من أية ثروة يتركها أى مالك بعد وفاته ، وذلك لصالح خزانة الدولة . ولا سبيل للتحايل على هذا القانون بتسجيل الممتلكات بأسماء الأبناء إلا إذا توفرت ظروف معينة . وبعبارة موجزة ، إن البعض يتحدثون عن أموال النفط العربية وكأنها أموال لاهوتية وطنية لها ولا انتماء للغايات الوطنية والقومية والاجتماعية فتبدو هذه الأموال كأنها أكاداس ضخمة من أموال مجنونة تائهة .

وهنا نجد أنه لا مفر من التساؤل : ترى من هم أصحاب عوائد النفط العربي هذه ؟ هل هي ملك نفر قليل من الناس يتصرفون بها كيفما يشاءون ؟ وهل هي من حظ فئة محدودة فقط من

سكان أقطار النفط ، ولا نصيب لغيرهم من سكان هذه الأقطار فيها ؟ بل حتى ولا رأى لهم ؟ إنك لتجد بوضوح وجلاء سواء نظرت إلى الأمر من وجهة نظر المبادئ السياسية والاقتصادية الحديثة ، أو نظرت إليها من حيث نصوص ومبادئ الشريعة الإسلامية ، أن كل ما يستخرج من باطن الأرض من مصادر الثروة ، معادن كانت أو ماء ، هي ملك الأمة جمعاء ، وفي الأساس يقصد بمفهوم الأمة - الأمة الإسلامية - ولكن إزاء تشتت صفوف المسلمين حاليًا ، فإن مفهوم الأمة يعني ولا شك مجموع أبناء القطر العربي المنتج للنفط .

وانطلاقاً من مفهوم الشرع الإسلامى الإنسانى العميق فى شمول الأمة بأسرها ، فى تقرير أمر الانتفاع بخيرات مصادر الثروة المعدنية المستخرجة من باطن الأرض ، يغدو تقرير أمر كيفية استثمار أموال النفط العربى واضحاً وضح الحقيقه ، وبسيطاً بساطة الصدق . ، خالياً من حذلقات وتدليسات (الأساتذة) دعاة هذر أموال النفط العربى على موائد الشيطان فى الخارج ، فالقسم الأعظم من أموال الثروة النفطية العربية ، ينبغى أن ينفق على مشروعات التنمية والتعمير والتطوير فى بلاد النفط ذاتها ، التى معظمها صحراوى كما هو الحال فى أقطار شبه الجزيرة العربية ، وذلك لتطوير الطاقات البشرية المتخلفة فى هذه الأقطار وتطوير مصادر جديدة ، للدخل فيها غير النفط ، بحيث تبقى ، بعد نضوب الثروة النفطية فيها أوطاناً مزدهرة توفر مقومات العيش الكريم لأبنائها أبد الدهر ، أما ما فاض من أموال النفط العربى عن حاجات التنمية والتطوير فى أقطار النفط ذاتها ، فيجب استثمار القسم الأعظم منه فى الأقطار العربية الشقيقة المفتقرة إلى رءوس الأموال اللازمة لتطوير ثرواتها الطبيعية الهائلة - كذلك تقتضى مصلحة الأمة العربية الاستراتيجية الآن وفى المستقبل ، استقطاع شطر من أموال النفط العربى لاستثمارها فى الأقطار الإسلامية الشقيقة وغيرها من أقطار العالم الثالث التى يعانى معظمها من افتقار شديد فى رءوس الأموال . فإذا أحسن المسئولون العرب خصوصاً من هم فى أقطار النفط ، التصرف فإن بإمكانهم أن يجعلوا من أقطار العالم الثالث بواسطة استثمارات محددة نسبياً ، حلفاء ثابتين أزليين للأمة العربية جمعاء فى سرائها وضرائها . فأبناء هذه الأقطار هم بحكم التكوين التاريخى شركاء مصرير للأمة العربية ، فبكميات محددة نسبياً من الاستثمارات ، وليس بالجماملات العاطفية المزيفة ، ولا الخطب الجوفاء ، تغدو أقطار العالم الثالث بمثابة احتياطى سياسى واقتصادى للأمة العربية من مكائد التكتلات السياسية والاقتصادية التى ينظمها الأعداء للحيلولة دون استكمال العرب مقومات استقلالهم الوطنى سياسياً واقتصادياً ، ولحرمان العرب من توجيه وإفناق موارد ثروتهم النفطية بما

يخدم قضاياهم وحاضرهم ومستقبلهم ، وكذلك لممارسة الضغوط عليهم لإعادة ضخ مائدفعه الأقطار الغربية ثمنا للنفط العربي الذى تستورده فى شرايين الدورة الاقتصادية لأقطار الغرب تحت عنوان خلاب يهر الناظرين هو (الاستثمارات العربية فى الغرب) .

كذلك فإن من الحجج التى يجاهر بها دعاة استثمار الأموال العربية فى الغرب ، الخوف من عدم توفر الحد الأدنى المطلوب من الاستقرار السياسى فى الأقطار العربية ، وعدم وجود ضمانات فيها تقى هذه الاستثمارات من مخاطر المصادرة والتأميم . . ولهؤلاء نقول : ومن الذى قال إن الاستثمارات فى أقطار الغرب تنام على حرير الأمان والاطمئنان من مخاطر المصادرة والتأميم . . ؟ فحتى لو تجاهلنا جملة المخاطر والقيود التشريعية التى تشل حركة الاستثمارات العربية فى الغرب ، والتى سبق شرحها ، وهى قيود تجعل هذه الاستثمارات غير مجدية فى المدى الطويل ، فإن مخاطر المصادرة والتأميم فى معظم أقطار الغرب تبدو فى المستقبل غير البعيد ، أعظم منها بكثير فى الأقطار العربية ، فالعديد من أقطار أوروبا الغربية مقبل على تغييرات سياسية واقتصادية جذرية هائلة وتشمل هذه التغييرات تأميم المرافق الاقتصادية الأساسية فى هذه الأقطار .

فى بريطانيا مثلاً ، سن البرلمان مؤخراً قانوناً يقضى بتأميم صناعة الطائرات وبناء السفن فى البلاد ، ومنذ سنوات عديدة تم تأميم الكثير من المرافق الاقتصادية الأساسية فى بريطانيا كصناعة الفولاذ والكهرباء ومناجم الفحم ، وقسم من صناعة السيارات إلخ ، ومؤخراً وضعت الحكومة البريطانية يدها على ٥١٪ من أسهم الشركات التى تستخرج النفط من بحر الشمال ، والأهم من هذا أن الأحزاب الشيوعية فى أقطار أوروبا الغربية آخذة فى النمو بسرعة متزايدة ، وقد اتضح هذا من نجاح الحزب الشيوعى الإيطالى فى الانتخابات البرلمانية ، وكذلك فى نجاح الحزب الشيوعى الفرنسى فى إقامة تحالف متين مع الاشتراكيين ، وكذلك فإن لدى الأحزاب الشيوعية فى البرتغال وأسبانيا فرصاً للنمو السريع . أضف إلى ذلك أن أكثر من صحيفة أمريكية جهرت بالقول بأن السلطات الأمريكية ترحب بتدفق الاستثمارات العربية حتى إذا ما عارض العرب المصالح الأمريكية لجأت هذه السلطات إلى مصادرة الاستثمارات العربية .

لذا فإن الهارب بأمواله من العالم العربى للاستثمار فى الأقطار الغربية طلباً للاستقرار السياسى ، واتفاء للتأميم أو المصادرة ما هو إلا كالمستجير من الرمضاء بالنار . . بل إننا على يقين بأن أموال النفط العربى لا تستطيع أن تحصل على ضمانات ضد المصادرة أو التأميم فى أى مكان فى العالم

خارج نطاق العالم العربي ، أما ماهية الضمانات التي يمكن أن تتوفر لها في العالم العربي فهي تستند قبل أى اعتبار آخر إلى مقتضيات المنطق السليم .

فحاجة الأقطار العربية غير النفطية الماسة والمتزايدة دائماً ولأمد طويل قادم إلى استدراج المزيد من أموال النفط العربية للاستثمار فيها ، هي ذاتها الضمانة الكبرى لهذه الأموال والاستثمارات من مخاطر المصادرة أو التأميم .

خلاصة القول إذن :

١ - إن الحديث عما يدعوه البعض (فوائض) أموال النفط العربي ، هو حديث نشاز تماماً ولا يعبر عن الحقيقة ، اللهم إلا إذا اعتبرنا أموال النفط ، هي فقط ملك نفر قليل من الناس في أقطار النفط ، وبالتالي فإن هذه الأموال الوفيرة تفيض عن احتياجات مثل هذا العدد الضئيل من الناس ، وبناء عليه فإن تهريب أموال النفط من مواطنها العربية ، وتسريبها إلى الأقطار الغربية حيث تضخ في الدورة الاقتصادية لهذه الحيتان الشرهة الشرسة يجعل من المتعذر بل من المستحيل إمكانية استعادة هذه الأموال إلى الأرض العربية ثانية . . وقد يكون ذلك طوعاً كما جرى لثروة الأغاخان و ثروة جلبنكيان التي جناها من نفط العراق . . وعندما ينظر إلى أموال النفط على أنها وفق نصوص الشرع الإسلامى ملك الأمة العربية جمعاء ، وليست وقفاً على نفر قليل من الناس سيجد أولو الأمر أنه لا توجد هناك أية فوائض مالية في أقطار النفط تفيض عن الاحتياجات الكبيرة للتنمية في أقطار النفط والأقطار العربية الأخرى غير النفطية ، وأكبر برهان على ذلك هو أن أقطار النفط التي لديها خطط تنمية واسعة تعاني من نقص السيولة النقدية برغم ضخامة الدخول من النفط .

فإيران والعراق والجزائر وأندونيسيا ونيجيريا وفنزويلا جميعها تقترض الأموال من الخارج (أى تعيد اقتراض ما سبق تهريبه من الأموال العربية) لتنفق على خطط التنمية لديها لأنها تدرك أنها في سباق مع الزمن ، فالأموال لا قيمة لها إن لم تتحول إلى مصانع ومدارس ومعاهد وبحوث علمية ومختبرات في بلادنا لا في بلاد الآخرين .

٢ - لا سبيل لإيجاد مصادر دائمة للدخل بديلة للنفط تضمن العيش الكريم للأجيال العربية القادمة بعد نضوب معين النفط إلا بتطوير مثل هذه المصادر في أقطار النفط العربية ذاتها ، ثم في محيطها الطبيعي العربي والأفريقي والآسيوى .

ولذا فإن أموال النفط العربي ، ينبغي أن تنفق على مشروعات التنمية في أقطار النفط العربية ذاتها أولاً ، ثم في الأقطار العربية الأخرى غير المنتجة للنفط والجائعة لرؤوس الأموال اللازمة لاستغلال إمكانياتها الهائلة في الثروات الطبيعية ثانياً ، ثم في الأقطار الإسلامية وأقطار العالم الثالث النامية أخيراً .

٣ - إن ثروة النفط ناضبة (أصل نافذ) ، وعمرها قصير لم يتجاوز الأربعين عاماً على أبعد تقدير ، ولذا فإن هذه الثروة تزود العرب بفرصة تاريخية للتقدم والازدهار إن هم أحسنوا التصرف بها ، وإذا أضاعوا هذه الفرصة حكموا على أنفسهم بالتخلف والذلة والفقر والضياع إلى دهور طويلة وربما إلى الأبد .

٤ - إن خصوم الإسلام والمسلمين يعلمون ذلك وزيادة - لذلك فإنهم في كل يوم يدبرون لاستنزاف هذه الأموال بعدة أساليب تبدو وكأنها تقع بغير تخطيط ولا تدبير من أحد ، على حين أنها تجر على العرب والمسلمين بلاءً وخراباً لا قبل لأحد بها ، وتدمر إمكانات العرب والمسلمين ، فلا يجدون إلى النهوض سبيلاً ، وإن أوضح مثل لذلك ما هو واقع اليوم بين الجزائر والمغرب ، وبين العراق و (إيران) ، وبين ليبيا و (تشاد) . . والأمثلة أكثر من أن تحصى أو تعد .

٥ - على العرب والمسلمين ، أن يعلموا أن حكم الشريعة الإسلامية ، يتنافى مع ما يفعلونه من تبديد طاقاتهم في الحروب ، أو استنزافها بالإسراف في المتاع واللعب واللهو ، وأنها فوق ذلك تمنع المسلم من دفع ماله إلى السفهاء والكفار والجهلاء . . ولنا في هذه النقطة بالذات تفصيل في المبحث التالي والأخير من هذه المقدمة . .